Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 3 August (2018): 405 - 420

وعي زراع بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول ببعض قرى محافظتي كفر الشيخ والدقهلية

أسماء فوزى عامر ، رحاب محمد مختار رخا

قسم بحوث المجتمع الريفي- معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

Received: Apr. 2 , 2018 Accepted: May 15 , 2018

المستخلص

إستهدف هذا البحث التعرف على وعي زراع بنجر السكر المتعاقدين على توريد المحصول ببعض بنود التعاقد بمنطقة البحث ، والتعرف على العلاقة بين وعي الزراع ببنود التعاقد والمتغيرات المستقلة المدروسة ، وكذلك التعرف على المشكلات التى تواجه الزراع المتعاقدين على توريد محصول بنجر السكر، وتم إختيار قريتي الجرايدة، وكفر العجمى بمركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ ، وإختيار قريتى بلقاس ثالث، والخلالة بلد بمركز بلقاس بمحافظة الدقهلية، وبلغت عينة البحث ثلاثمائة (300) مبحوث وفقا لمعادلة (كريجسى ومورجان)، مائة وخمسة وسبعون (175) من مركز بيلا ، ومائة وخمسة وعشرون (125) من مركز بلقاس، وتم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية بإستخدام إستمارة إستبيان، وإستخدم التكرار، والنسب المئوية ، والمتوسط المرجح ، وتحليل الإرتباط ، وتحليل الإنحدار، وإختبار (ت) كأساليب إحصائية.

وإتضح من النتائج أن مستوى معرفة المبحوثين ببنود التعاقد تراوحت ما بين متوسط (41%) ، ومرتفع (37%) ، وجاء ترتيب بنود التعاقد كالتالي : تعريف أطراف التعاقد (73,7%) ، ثم تحديد نوعية المنتج (66,7%) ، ثم كمية المنتج المتعاقد عليه (61,7%) ، وتبين أن أهم مميزات تعاقد الزراع المبحوثين على توريد المحصول هي : ضمان توريد المحصول بالكامل ، وإستقرار التعامل على المحصول ، وأخيرا تقديم تسهيلات فى عملية نقل المحصول . كما فسرت المتغيرات المستقلة التسعة المدروسه 44,7% من التباين فى درجة وعي الزراع ببنود التعاقد على توريد المحصول ، وأكثر المتغيرات إسهاما فى تفسير التباين هى: درجة شفافية التعامل مع الزراع ، والدخل الشهرى للأسرة ، وقيادة الرأى ، ودرجة المشكلات التى تواجه التعاقد ، والحيازة الزراعية . وتبين أن أهم المشكلات التى تواجه الزراع المبحوثين هى: عدم كفاية بذور البنجر للمساحة المتعاقد عليها ، وعدم جودة البذور التى يتم تسليمها.

المقدمة والمشكلة البحثية:

تواجه البلدان التي يتحول إقتصادها تدريجيا إلى إقتصاد السوق فى أسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات غير مسبوقة تتعلق بالتخفيض الكبير لأعداد الفقراء والتصدي لتباينات الدخل المتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية ، وتتمثل إحدي أهم الأولويات فى تهيئة فرص العمل فى المناطق الريفية من خلال تنويع مصادر الدخل بإعتماد الزراعة ذات الإستخدام المكثف للإيدى العاملة والمنتجات الزراعية عالية القيمة المرتبطة بالقطاع الديناميكى غير الزراعى فى المدن الصغيرة المنتشرة فى المناطق الريفية (البنك الدولي , 2008).

وعلى الرغم من تقلص دور الزراعة على مر الزمان فإنها ما زالت تمثل 17% من الناتج المحلي، و20% من مجموع الصادرات وإيرادات النقد الأجنبي ، إضافة إلى ذلك فإن الصناعات المرتبطة بالزراعة مثل التجهيز والتسويق وتوريد المدخلات تمثل نسبة أخرى تبلغ 20% من الناتج المحلي ، ولذلك فإن الزراعة تشكل عاملا رئيسيا في الإقتصاد القومي (البنك الدولي ،2008).

ويتسم تحسين سبل الوصول إلى الأسواق بأهمية حاسمة لتحسين سبل معيشة العديد من صغار المزارعين في البلدان النامية ، ومؤخرا عرضت الزراعة التعاقدية كحل أمثل إذ يستفيد منها الشركات بوصفها جهات مشترية والمزارعون الصغار بوصفهم موردين ، وقلما تشجع الزراعة التعاقدية المزارعين على رفع مستواهم في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة والإنتقال إلى تغليف منتجاتهم أو تصنيعها أو تسويقها (الأمم المتحدة، 2011).

بدأت بعض الشركات الكبرى تدخل الأسواق المصرية وتتجه نحو الزراعة التعاقدية بمعنى أن تتعاقد الشركة مع المزارع ليزرع لها ماتريد وبالمواصفات التى تحددها من خلال الإتفاق والتنسيق مع الجهات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو الموردين لها ، مما يؤدى إلى تخفيض المخاطر السعرية إلى حد ما ، وتسهيل تصريف المنتج. ومن هنا ظهر مصطلح الزراعة التعاقدية . إلا أن هذا النظام المتكامل للزراعات التعاقدية لم يطبق فى مصر على الرغم من حاجة الزراعة المصرية الماسة لوجوده للتخفيف من معاناة المزارعين خاصة فى مجال التسويق وتطوير نظم الإنتاج ومعاملات ما بعد الحصاد، والذى ينعكس بدوره فى تقليل الفاقد ، والتنسيق بين قطاعى الإنتاج والتسويق، وتحسين دخول المزارعين (أبو رواش، 2010).

ويحسن التعاقد مع الزراع من إنتاجيتهم لشعورهم بالأمان وإطمئنانهم إلي تسويق حاصلاتهم الزراعية ، كما أن المستثمر ممكن أن يوفر للفلاح تقاوي جيدة وإرشادا زراعيا متكاملا مما يخلق منظومة تعاقدية ترتكز علي المنفعة المتبادلة بين المنتج الزراعي والمصنع أو

المستثمر وهذا يؤدي إلي تنمية ريفية وزيادة للدخل القومي من العملة الصعبة. (عبد العزيز ،2010).

وإكتسبت الزراعة التعاقدية أهمية في السنوات الأخيرة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ، وينظر اليها المشترون كوسيلة لتعزيز التحكم حتي أسفل سلسلة التوريد بهدف تلبية تزايد الحاجة إلى قابلية تتبع الإنتاج وتوحيد مواصفات المنتجات الغذائية، نظرا لزيادة أهمية الجودة ومعايير سلامة الأغذية ، ونظرا لإعراب المستهلكين عن قلقهم إزاء الجوانب البيئية والإجتماعية للإنتاج ، ويمكن للزراعة التعاقدية أن تقلل من المخاطر التي تتعرض لها الشركات فيما يتعلق بتقلبات العرض والطلب ، كما تمكن العقود الشركات من جدولة تسليم المنتجات في الوقت الأمثل لأعمالها التجارية . وهو أمر لا تستطيع التحكم فيه عند الاعتماد على السوق الفورية (الأمم المتحدة، 2011) .

ونظراً للأهمية الاستراتيجية للسكر ولقلة الدراسات والبحوث التى تسعى للتعرف على مدى وعي المتعاقدين من الزراع المنتجين لحاصلات زراعية او بستانية بصفه عامة ولمحصول بنجر السكر بصفه خاصة ، والمشترين من الشركات أو المصانع بجوانب تلك العقود وتحقيقها لمصالح أطرافها , ورضاهم عنها, وكذا المشاكل التى نجمت عنها، ليس ذلك فحسب ولكن للحاجة الملحة للعمل بنظام الزراعة التعاقدية لإصلاح المنظومة الزراعية وتعظيم المنتج الزراعي كماً وكيفاً.

لذا يسعى هذا البحث إلى التعرف على وعي زراع بنجر السكر المتعاقدين على توريد المحصول ببعض جوانب التعاقد، والمشكلات التى يتعرضون لها، وذلك بالإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هى الخصائص الشخصية للزراع المتعاقدين على توريد بنجر السكر؟
- ما مدى وعي زراع بنجر السكر المتعاقدين على توريد المحصول ببعض جوانب التعاقد ؟
- ما هي العلاقة بين وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول والمتغيرات المستقلة؟
- ماهى المشكلات التى تواجه الزراع المتعاقدين على توريد محصول بنجر السكر؟

أهداف البحث:

1. التعرف على الخصائص الشخصية للزراع المتعاقدين على توريد بنجر السكر
2. التعرف على مدى وعي زراع بنجر السكر المتعاقدين على توريد المحصول ببعض جوانب التعاقد .
3. التعرف على العلاقة بين وعي الزراع المتعاقدين ببعض جوانب التعاقد والمتغيرات المستقلة المدروسة.
4. التعرف على المشكلات التى تواجه الزراع المتعاقدين على توريد محصول بنجر السكر.

الإطار النظري:

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الأوساط الأكاديمية لمصطلح "الوعي" فهناك من يرى أن الوعي هو الإدراك أو هو "صحوة الفكر أو العقل" ، فهناك مفاهيم متعددة للوعى تتباين فيما بينها بإختلاف الرؤى ووجهات النظر لذلك المفهوم . فيعرف الوعي بأنه نتاج إجتماعى ينشأ من الحاجة إلى التعامل مع الآخرين وهو أيضاً مشاعر وإدراك وتصور لعناصر الوجود الكلى (بيومي،2003) .

والوعي بالعمليات المعرفية هو " معرفة طبيعة التعلم، وعملياته وأغراضه ، والوعي بالإجراءات والأنشطة التي ينبغي القيام بها لتحقيق نتيجة معينة، والتحكم الذاتي في عملية التعلم وتوجيهها ، وبذلك يتحمل المتعلم مسؤلية تعلم ذاته من خلال استخدام معارفه ومعتقداته وعمليات التفكير في تحويل المفاهيم والحقائق إلى معأن يمكن استخدامها في حل ما يواجه من مشكلات" .(الطناوي، 2006) .

وذكرت "زينب عبدالصمد ،2007" نقلاً عن كراثيول فى تصنيفه للأهداف الوجدانية أن الوعى يأتى كخطوة أولى فى تكوين الجوانب الوجدانية بما يحمله من نظم قيمية معينة تضبط سلوك الإنسان ، إلا أن الوعى غالباً ما يكون مشبعاً بالجانب المعرفى ، ففى مستوى الوعى لا يكون الاهتمام موجه إلى الذاكرة أو القدرة على إسترجاع المعلومات بقدر تركيز الفرد على إدراك المواقف التى يتعرض لها.

وقد إنتشرت زراعة بنجر السكر فى محافظات الوجه البحرى والقبلى ، حيث أن الطاقة الإنتاجية للمصانع القائمة تحتاج إلى زراعة حوالى 200 ألف فدان حتى تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية وخاصة مصانع كفرالشيخ والدقهلية والفيوم وأبو قرقاص فهي تنتج أكثر من نصف مليون طن من السكر، وبالإضافة إلى ذلك جارى البدء فى إنشاء مصنع لإنتاج سكر البنجر فى منطقة النوبارية وهناك كثير من الدراسات للتوسع فى زراعة بنجر السكر فى محافظات الوجه البحرى والقبلى (أبو حديد ، 2014).

فمحصول بنجر السكر فى الوقت الحالى هو الأمل فى زيادة إنتاج السكر فى مصر ، وترتكز استراتيجية تحقيق الإكتفاء الذاتي من السكر في مصر على تحقيق أهدافها من خلال التوسع في زراعة المحاصيل السكرية خاصة بنجر السكر بمناطق الإستصلاح الجديدة والتوسع في صناعة سكر البنجر بإنشاء مصانع جديدة وإستكمال طاقات المصانع القائمة، مع التوسع الرأسي للمحاصيل السكرية لزيادة الإنتاجية الفدانية بزراعة الأصناف عالية الإنتاجية وإدخال أساليب الزراعة الحديثة في إنتاج المحاصيل السكرية وتعظيم دور البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي في هذا المجال وتقليل الفاقد من المحصول أثناء الحصاد والشحن والنقل وتداول المحصول حتى المصنع. وأن هناك فرق كبير فى إجمالي محصول بنجر السكر نتيجة للبحوث العلمية والذى يقدر

بنحو 32 مليون طن كمحصلة للزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة (1980-2012) والتي تقدر قيمتها بنحو 2,8 مليار جنية (المرجع الزراعي، 2018) .

وحقق القطاع الزراعى خلال العقدين الماضيين تطورات هامة ذات علاقة بأهمية المضى قدماً فى إستخدام نظم الزراعة التعاقدية. وتتمثل الزراعة التعاقدية في إنتاج سلع زراعية بموجب إتفاقات أو عقود مستقبلية النفاذ. وعادة ما تكون مصحوبة بأسعار متفق عليها مسبقاً و تتأسس العقود على إلتزام المزارع بإنتاج وتسليم منتج زراعي معين بكميات ومستويات جودة متفق عليها في خلال فترة زمنية محدده، وقد تشمل بعض العقود إلتزام المشترى سواء كان مصدراً أو مصنعاً أو تاجراً بتقديم بعض الخدمات الإرشادية المتخصصة الخدمات التمويلية ، وذلك في حدود متفق عليها ومدونة بالعقد (زين العابدين، 2016).

وتعتبر الزراعة التعاقدية نظاماً إنتاجياً وتسويقياً متكاملاً لإنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية تحقق للمزارعين – خاصة الصغار منهم – مزايا عديدة من بينها ضمان تسويق منتجاتهم بأسعار مناسبة، والحصول على القروض النقدية والعينية، والإرشادات الزراعية ، كما أنها تحسن القدرة التفاوضية لصغار المزارعين وزيادة فرص نفاذهم إلى الأسواق المحلية والدولية وزيادة دخولهم (وهبه واخرون،2015).

ويمكن تعريف عقود توريد المحاصيل الزراعية بأنها نظام إنتاجى زراعي يطبق وفقا لإتفاق بين مشترى ومزارعين ، ويحدد شروطا لإنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعية ، وعادة يلتزم المزارع بتوفير كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد ، ويجب أن يستوفى هذا المنتج معايير الجودة التى يطلبها المشترى ، وأن يزوده بها فى الأوقات التى يحددها المشترى ، وفى المقابل يوافق المشترى على شراء المنتج بشروط التسعيرة المتفق عليها، وفى بعض الأحيان على دعم الإنتاج من خلال إمداد المدخلات الزراعية مثلا، وإعداد الأرض و توفير المشورة الفنية (البنك الدولي ، 2008).

ويجب أن تصاغ العقود بلغة واضحة ومتسقة من خلال إستخدام خط ومعايير يمكن لمزارع ذات مستوى متوسط في التعليم والخبرة أن يفهمها. ويمكن أن ينشأ الإرتباك وسوء التفاهم بسهوله إذا لم يجد تفسير أحكام الإتفاق بوضوح وفهمها ايضا ، ومن الأفضل أن توضع العقود بلغة مألوفة بالنسبة إلى الطرفين ، وإما إذا لم يكن المزارعون يجيدون القراءة والكتابة فينبغي أن يتلو طرف ثالث نص العقد بصوت عالي (منظمة الأغذية والزراعة ، 2003) .

وعلى المستوى النظرى تتعدد نماذج الزراعة التعاقدية فى خمسة أشكال: يمثل <u>الأول النموذج المركزى</u> وفى هذا النموذج تقوم الجهة الراعية بشراء المحاصيل من المزارعين لتصنيعها وتسويق المنتج وتوزيع الحصص فى بداية كل موسم زراعى ويجرى مراقبة الجودة بصورة صارمة. والثانى <u>نموذج المزرعة النواة</u> حيث تمتلك الجهة الراعية وتدير إحدى المزارع الكبرى التى تقع عادة بالقرب من معمل التصنيع وتقدم التكنولوجيا وتقنيات الإدارة للمزارعين (الذين يطلق عليهم فى بعض الأحيان المزارعون التابعون). ويمثل الثالث <u>النموذج متعدد الأطراف</u> ويشمل عادة هيئات دستورية وشركات خاصة تشترك مع المزارعين, ويشيع هذا النموذج فى الصين حيث تشترك الإدارات الحكومية ولجان المدن والشركات الأجنبية معا فى إبرام العقود مع القرى والمزارعين الأفراد. أما الرابع وهو <u>النموذج غير الرسمى</u> حيث يبرم المتعهدون الأفراد أو الشركات الصغيرة عقودا للإنتاج بسيطة وغير رسمية مع المزارعين على أساس موسمى وخاصة بالنسبة للخضر الطازجة والفاكهة الاستوائية. وتشترى متاجر السوبر ماركت عادة المنتجات الطازجة من خلال المزارعين الأفراد. ويمثل الأخير <u>النموذج الوسيط</u> حيث تشيع عقود الإنتاج المحصولى الرسمية من الباطن مع الوسطاء فى جنوب شرق آسيا. ففى تايلند تشترى شركات تصنيع الأغذية المحاصيل من الوسطاء الأفراد أو لجان المزارعين الذين يبرمون الترتيبات غير الرسمية مع المزارعين (C. Eaton and A. Shepher, 2001).

وتعتبر الدراسة الحالية هى الأقرب إلى كل من النموذج الأول والثالث حيث تتعاقد شركات ومصانع إنتاج السكر مع زراع بنجر السكر وإبرام عقود تحدد العلاقة بين الطرفيين ويفترض أن تلك العقود تحقق مصلحة كل منهما , فمن الأهمية بإمكان أن تكون لدى المنتجين من الزراع معرفة تامة ببنود العقد والتى يمكن إيجازها فى تعريف الأطراف ، وتحديد نوعية وجودة المنتج، وتحديد كمية المنتج ، وتحديد مسئوليات كل من الطرفين فيما يتعلق بالممارسات الإنتاجية والتسويقية بوضوح، وتحديد وقت تسليم المحصول وتحصيل الثمن، وتحديد السعر (محدد أو صيغة أو معادلة) أو الاعتبارات الأخرى , كما توضح أثر الإختلافات في النوعية أو الكمية، وتوضيح مدة العقد والطريقة التي يمكن إنهائه بها أو تجديده. كما تلزم تلك العقود المنتجين بإتباع الأساليب والمعاملات الفنية كما تلزمهم بالمواعيد الزراعية وتسليم المحصول والإشارة إلى الكيفية التي تفض بها المنازعات، وأخيراً التوقيع على العقد .

وبمعنى أشمل تحدد تلك العقود العلاقة التبادلية بين طرفى التعاقد والتى يكمن تفسيرها من الناحية السسيولوجية من خلال نظرية التبادل الإجتماعي **Social exchange theory** والتى تفترض أن البشر يمارسون سلوكا يجلب لهم منافع ويشبع لديهم حاجات، وهذا المستوى من التحليل يقابل مستوى وحده الفعل الصغرى عند بارسونز. وفكرة التبادل بإعتبارها مصدرا من مصادر التضامن الاجتماعي أو وسيلة من وسائل الأنثربولوجيا الإجتماعية ، وصورة المجتمع عند هذه النظرية تتلخص في أن نشاطات البشر المتبادلة ترمي إلى الحصول على الحد الاقصى من المنفعة لطرفى التبادل ،

وهي تركز في ذلك على الإجراءات العقلانية التي يتبعها البشر في تقرير أفعالهم "كريب" (1999) أي أن رغبات الفرد ومعتقداته هي مبررات فعله.

كما ينقل " العزبي" (2001) عن " بلاو وهومانز " بأن نظرية التبادل الإجتماعي تصور الأفراد على أنهم يدخلون بصفة مستمرة في عملية تبادل للمنافع مع النظم الإجتماعية التي يعيشون في ظلها حيث يعطون ويأخذون في مقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم ومن هذا المنظور فإن عملية التبادل هذه تتضمن حساب التكاليف والعائد والأرباح الخاصة بنشاط معين مع الأخذ في الإعتبار مختلف الوسائل البديلة المتاحة فوجود البدائل يؤثر في تقديم الفرد لتكاليفه وعوائده المحتملة.

ويخلص " بلاو" بأن هناك أربعة مكافات بشكل عام وهي: النقود ، والقبول الاجتماعي ، والإعتبار الإجتماعي أو الإحترام الإجتماعي ، التذمر. وأشار إلي جاذبية القبول الإجتماعي كمكافأة مناسبة وملائمة لبناء علاقة تبادلية لانها وسيلة إجتماعية معنوية لا مادية يمكن تداولها بين الأفراد وتأسيس علاقة تبادلية. في حين يقدم الفرد خدمات إنسانية أو مساعدات علاقية يحصل عليها بواسطتها على إحترام إجتماعي من الاخرين فيمنحوه إعتبارا عاليا. أي يحصل من المستفيدين من خدماته قيمة إعتبارية عالية (عمر،1997)، وهنا يمكن القول أن العلاقة التبادلية بين طرفى التعاقد تقوم على أساس من التفاهم والقبول فكل طرف يعى جيداً العائد من التعاقد وهو ما يعبر عنه بتبادل المنفعة والتى تؤسس لعلاقة إجتماعية تقوى بتكرار التعامل من خلالها وإستمرارها وبالتالى تحقق إستقرار التعامل على المحصول المتعاقد على توريده وهنا تصبح العلاقة تبادلية ووسيلة إجتماعية معنوية لا مادية تجنب تعرض المزارع التقلبات السعرية.

الإسلوب البحثى:

ويتضمن الأسلوب البحثي شاملة وعينة البحث، وأسلوب جمع وتحليل البيانات , وقياس المتغيرات البحثية، وأدوات التحليل الاحصائي ونعرض كل منها كالتالى :

1- شاملة وعينة البحث :

أجرى هذا البحث بمحافظتى كفر الشيخ والدقهلية ، وتم إختيار مركز بيلا بمحافظة كفرالشيخ ومركز بلقاس بمحافظة الدقهلية من بين المراكز التى يتم فيها زراعة محصول بنجر السكر عشوائياَ، وبنفس الإختيار تم إختيار قريتين من كل مركز بإجمإلى عينة (300) مزارع وفقا لمعادلة (كريجسى ومورجان) كما هو موضح بالجدول (1).

2- أسلوب جمع وتحليل البيانات :

جمعت بيانات هذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية مع الزراع بإستخدام إستمارة إستبيان تم تصميمها لتخدم أهدافه، وتم إجراء الإختبار المبدئى لها للتاكد من صلاحيتها كأداة لجمع البيانات اللازمة وتعديل ما لزم تعديله، كما تم إستخدام العديد من أساليب التحليل الإحصائى منها: التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابي المرجح ، وتحليل الإرتباط، وتحليل الإنحدار، وإختبار(ت) كأساليب إحصائية.

جدول (1): شاملة وعينة البحث

المحافظة	المركز	القرية	الشاملة	العينة
كفر الشيخ	بيلا	الجرايدة	650	175
		كفر العجمى	120	
الدقهلية	بلقاس	بلقاس ثالث	300	125
		الخلالة	280	
الإجمإلى			1350	300

3- قياس المتغيرات البحثية :

أولا : المتغير التابع : وهو وعي زراع بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول ، وتم قياسه من خلال إثنين وعشرون بندا من بنود التعاقد مقسمة إلى ثلاث جوانب يتعلق الأول منها بمعرفة المبحوثين بمحتويات العقد، والثاني يتعلق بمعرفة المبحوثين بمميزات العقد , والجانب الثالث والأخير يتعلق بمعرفة المبحوثين بإجراءات الشركة المتعاقدة للتأكد من جدية التعاقد، ويتكون كل من الجانب الأول والثاني من تسعة بنود ، بينما الجانب الثالث يتكون من أربع بنود وجميعها

على مقياس ثنائي بالإستجابات (يعرف، لا يعرف) بالأوزان (2، 1) على الترتيب .

ثانياً: المتغيرات المستقلة وكيفية قياسها: وتشمل إحدى عشر متغير منها تسعة متغيرات على مقياس كمى، ومتغيران آخريان على مقياس نوعى نعرض كل منها كما يلى:

أ-المتغيرات الكمية وتشمل:

1- سن المبحوث : وهو رقم مطلق (بالسنوات) وهو رقم خام يعبر عن عدد السنوات ما بين ميلاد المبحوث وحتى جمع البيانات.

2- عدد سنوات تعليم المبحوث : وتعبر عدد سنوات التعليم الرسمى التى إجتازها المبحوث بنجاح حتى وقت جمع البيانات ، مع ترجيح الأمى بـ (صفر) ، ومن يقرأ ويكتب بـ (4) درجات .

3-الإستفادة من مصادر المعلومات : وقيست بمدى إستفادة الزراع من تسعة مصادر للمعلومات وهى الأهل والجيران والأصدقاء ، والإرشاد الزراعي ، والتلفون المحمول ، والبحوث الزراعية ، والتلفزيون ، والراديو، والصحف ، والإنترنت ، وكلية الزراعة ، وقيست بإستجابات مختلفة (دائما، وأحيانا، نادرا) بأوزان (3،2،1) على الترتيب .

4-قيادة الرأى: وهي تعبر عن رؤية المزارع لنفسه في القيادة، وقيست من خلال عشرة عبارات بإستجابات مختلفة (دائما، وأحيانا، نادرا) بأوزان (3،2،1) على الترتيب .

5-الحيازة الزراعية (بالقيراط) : وهو رقم خام يعبر عن المساحة الزراعية التى بحوزة المبحوث.

6- الرضا عن التعاقد على التوريد: وقيس من خلال خمسة مؤشرات تعبر عن مدى رضا المبحوثين عن التعاقد على التوريد من خلال : الرضا عن توافر مستلزمات الإنتاج ، والرضا عن مقاومة الأفات والحشرات ، والرضا عن ثمن البنجر، والرضا عن إجراءات إستلام وتوريد البنجر ، وأخيرا الرضا عن إجراءات نقل البنجر ، وأعطيت الإستجابات (راضي ، إلى حد ما ، غير راضي) بأوزان (3،2،1) على الترتيب.

7-الدخل الشهرى للأسرة (بالجنية): وهو رقم خام يعبر عن الدخل الشهري لأسرة المبحوث بالجنية .

8-درجة المشكلات التى تواجة المتعاقدين: وقيس من خلال ستة مؤشرات تعبر عن المشكلات التي تواجة المتعاقدين من خلال : عدم كفاية بذور البنجر للمساحة المتعاقد عليها ، وعدم جودة البذور التي يتم تسليمها ، وعدم كفاية المبيد المنصرف للمساحة المتعاقد عليها ، وعدم توافر المبيد في الوقت المناسب ، وتسليم البنجر على موازين المصنع ، وعدم وضوح أي خصم يؤثر على مستحقات المزارع وأعطيت الإستجابات (كبيرة ، متوسطة ، ضعيفة) بأوزان (3،2،1) على الترتيب.

9- شفافية التعامل مع المصنع: ويعبر عن وضوح العلاقة بين المبحوث والجهة المتعاقدة ، وتم قياسها من خلال خمس مؤشرات وهي تواجد المبحوث أثناء التعاقد ، وتواجد المبحوث أثناء وزن المحصرل ، ومعرفة المبحوث بطريقة تقدير نسبة السكر، ومرافقة المبحوث للمحصول أثناء النقل ، وقراءة المبحوث للعقد وجمعيها تم الإستجابة عنها (بنعم ، لا) بأوزان (2، 1).

ب- المتغيرات النوعية :

وقد بلغ عددهم إثنان وتم الإستجابة عنهما (بنعم،لا) بأوزان (2، 1) على الترتيب وهما :

1- التعاقد يحقق العدالة بين المزارع والمصنع.

2- التعاقد قبل بداية الموسم بفترة كافية.

الفروض البحثية :

تحقيقاً للهدف الثالث للبحث أمكن صياغة الفروض البحثية التالية :

1. توجد علاقة إرتباط بين وعي المبحوثين ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول وكل من المتغيرات المستقلة الاتيه : السن ، وعدد سنوات التعليم للمبحوث ، والإستفادة من مصادر المعلومات، وقيادة الرأي ، والحيازة الزراعية ، والرضا عن التعاقد على التوريد ، والدخل الشهري للأسرة ، وشفافية التعامل مع المصنع ، ودرجة المشكلات التى تواجة المتعاقدين كل على حدة.
2. يرتبط وعي المبحوثين ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول مع المتغيرات المستقله السابقة مجتمعه معنوياً.

3. يختلف وعي زراع بنجر السكر المتعاقدين على توريد المحصول ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول بإختلاف كل من متغيرى تحقيق التعاقد للعدالة بين المزارع والمصنع ، ومعرفة المبحوث بالميعاد المناسب للتعاقد .

(وسيتم إختبار تلك الفروض فى صورتها الصفرية).

النتائج ومناقشتها:

يمكن إستعراض النتائج التى تم التوصل إليها مرتبة وفقاً لأهداف البحث كالتالى:

أولا: الخصائص الوصفية للمبحوثين : حيث توضح بيانات جدول (2) أن المتوسط الحسابي للسن بلغ (47,44) سنة، وإنحراف معياري (11,61) سنة ، وأن حوإلى (42,7%) من المبحوثين يقع في الفئة العمرية المتوسطة (42-56) سنة ، أما المتوسط الحسابي لعدد سنوات التعليم قد بلغ (9,27) سنة ، بإنحراف معياري قدرة (5,85) سنة ، وأن حوإلى (41%) من المبحوثين حاصلين على مؤهل متوسط ، كما بلغ المتوسط الحسابي للإستفادة من مصادر المعلومات (16,92) درجة ، وإنحراف معياري (3,62) درجة ، وأن غالبية المبحوثين (80,8%) كان مستوى إستفادتهم من مصادر المعلومات منخفض ، كما بلغ المتوسط الحسابي لقيادة الرأي حوإلى (22,69) درجة ، بإنحراف معياري (5.25) درجة، وأن (47,0%، 45,7%) من المبحوثين مستوى قيادتهم للرأى متوسط ومرتفع على الترتيب ، وأن المتوسط الحسابى للحيازة الزراعية قد بلغ (77,59) قيراط، بإنحراف معيارى (48,24) قيراط، وأن (73,7%) من المبحوثين لديهم حيازة زراعية تتراوح مابين (87-12) قيراط ، وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة الرضا عن التعاقد على التوريد (10,91) درجة ، وبإنحراف معياري (2,09) درجة ، وما يقرب من نصف العينه يقع في الفئة المتوسطة للرضا عن التعاقد بنسبة 47% ، أما عن الدخل الشهري للمبحوث نجد أن المتوسط الحسابي له (1377,81) جنية ، وإنحراف معياري (1149,69) جنية، وأن غالبية المبحوثين منخفضي الدخل بنسبة 77% ، وأوضحت النتائج ايضا أن المتوسط الحسابي لشفافية التعامل مع المصنع (7,30) درجة ، بإنحراف معياري (1,62) درجة ، و(41,7%) من المبحوثين بمستوى شفافية متوسط ، واخيرا بلغ المتوسط الحسابي للمشكلات التي تواجة المتعاقدين (10,98) درجة ، بإنحراف معياري (2,43) درجة، وأن (45,3%) من المبحوثين يعانون من المشكلات بدرجة مرتفعة.

جدول (2) : توزيع المبحوثين وفقا لبعض الخصائص الوصفية

المتغيرات البحثية	الفئات	العدد	%	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
سن المبحوث					
	صغير (28-41) سنة	104	34,7	47,44	11,61
	متوسط (42-56) سنة	128	42,7		
	كبير (57-70) سنة	68	22,7		
عدد سنوات التعليم للمبحوث	امى (صفر)	60	20,0	9,27	5,85
	لم يكمل التعليم	51	17,0		
	مؤهل متوسط	123	41,0		
	مؤهل عالي	66	22,0		
الإستفادة من مصادر المعلومات	منخفضة (9-14) درجة	202	80,8	16,92	3,62
	متوسطة (15-20) درجة	44	17,6		
	مرتفعة (21-26) درجة	4	1,6		
قيادة الرأي	منخفضة (8 – 15) درجة	22	7,3	22,69	5,25
	متوسطة (16-22) درجة	141	47,0		
	مرتفعة (23 -30) درجة	137	45,7		
الحيازة الزراعية	منخفضة (12-87) قيراط	221	73,7	77,59	48,24
	متوسطة (88-164) قيراط	54	18,0		

		8,3	25	مرتفعة (240-165) قيراط	
درجة الرضا عن التعاقد على التوريد	10,91	7,0	21	منخفضة (7-5) درجة	2,09
		47,0	141	متوسطة (11-8) درجة	
		46,0	138	مرتفعة (14-12) درجة	
الدخل الشهري للمبحوث	1377,81	77,0	231	منخفضة (2119-480) جنية	1149,69
		20,0	60	متوسطة (3760-2120) جنية	
		3,0	9	مرتفعة (5400-3761) جنية	
شفافية التعامل مع المصنع	7,30	36,0	108	منخفضة (6-5) درجة	1,62
		41,7	125	متوسطة (7- 8) درجة	
		22,3	67	مرتفعة (10-9) درجة	
المشكلات التي تواجة المتعاقدين	10,98	16,0	48	منخفضة (8-5) درجة	2,43
		38,7	116	متوسطة (11-9) درجة	
		45,3	136	مرتفعة (15-12) درجة	

ثانياً: النتائج التي تتعلق بمعارف الزراع ببعض جوانب التعاقد الخاصة بتوريد المحصول: عند التعرف على مستوى معارف الزراع توضح نتائج جدول (3) أن (41,0%) من المبحوثين ذو مستوى معرفى متوسط بجوانب التعاقد محل الدراسة، في حين أشار بحوإلى(37,0%) منهم ذو مستوى معرفي مرتفع، و(22,0%) من المبحوثين بمستوى معرفي منخفض. وهذا يعنى أن معارف الزراع ببعض جوانب التعاقد بخصوص توريد بنجر السكر لشركات أو مصانع السكر لاتزال في حدود المتوسط مما يكشف عن ضرورة تكثيف التوعية بأبعاد التعاقد وجوانبة المختلفة للزراع المتعاقدين قبل وأثناء التعاقد وتعريفهم بما لهم وماعليهم بموجب ذلك التعاقد لتحقيق الأمان الثقة للزراع.

وبشئ أكثر تفصيلا بوعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول والتي تم تناولها من خلال ثلاث جوانب نعرض كل منها كالتإلى:

1- معرفة المبحوث بمحتويات العقد: توضح النتائج بجدول (4) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا لمعرفتهم بمحتويات العقد بأن هناك ثلاث بنود جاءت في المقدمة تتعلق بتعريف اطراف التعاقد، وتحديد نوعية وجودة المنتج، وتحديد كمية المنتج المتعاقد عليها حيث يعرف المبحوث بكل منها بنسب مئوية (73,7%، 66,7%، 61,7%) على الترتيب. يليها معرفة المبحوث بكل من تحديد وقت ومكان التسليم والتحصيل، وتحديد سعر توريد المحصول) وبنسب مئوية (55,7% ،52.7%) على الترتيب، وأخيرا جاء (تحديد طريقة وتوقيت دفع ثمن المحصول، مدة التعاقد على توريد المحصول، توضيح أثر الاختلاف في الكمية والنوعية وطريقة التسليم، الإشارة لكيفية فض المنازعات بين أطراف التعاقد) بنسب مئوية (45,3، 43,7، 37,0، 34,0) % على الترتيب، ويتضح من هذا وجود قصور واضح في طريقة التسليم وتقدير الكمية والنوعية للمحصول، كما إنه من المهم الإهتمام ببند فض المنازعات بين أطراف العقد.

2- معرفة المبحوثين بمميزات العقد" توضح النتائج الواردة بجدول (5) الخاصة بتوزيع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بمميزات التعاقد فقد جاء في مقدمتها (ضمان توريد المحصول بالكامل، إستقرار التعامل مع المحصول، تقديم تسهيلات في النقل) بنسب مئوية (88,7%، 73,0%، 68,0%) على الترتيب، في حين جاءت (حماية أصحاب الحيازات الصغيرة من التقلبات السعرية، تقديم تسهيلات تمويلية) بنسب مئوية (53,3%، 51,7%) على الترتيب، وأخيرا جاءت (تقليل المخاطر التسويقية لأصحاب الحيازات الصغيرة، مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على النفاذ للأسواق، وضع أساس لتحديد السعر، تحقيق مزايا سعرية لأصحاب الحيازات الصغيرة بنسب مئوية (48,3%، 41,7%، 41,3%، 36,3%) على الترتيب. وهذا يعني أن الميزة الاولى لدى المزارع هي توريد محصوله بالكامل على عكس علمه ومعرفته بكيفية تحقيق مزايا سعرية للحيازات الصغيرة، وكيفية وضع اساس لتحديد السعر.

جدول (3): توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم ببعض جوانب التعاقد.

المستوى المعرفى للمبحوثين ببعض جوانب التعاقد	العدد	%
منخفض (29-22) درجة	66	22,00

متوسط (30-36) درجة	123	41,00
مرتفع (37-44) درجة	111	37,00

جدول (4) : توزيع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بمحتويات العقد

معرفة المبحوثين بمحتويات العقد	نعم		لا	
	العدد	%	العدد	%
تعريف أطراف التعاقد.	221	73,7	79	26,3
تحديد نوعية وجودة المنتج.	200	66,7	100	33,3
تحديد كمية المنتج المتعاقد عليها.	185	61,7	115	38,3
تحديد وقت ومكان التسليم والتحصيل.	167	55,7	133	44,3
تحديد سعر توريد المحصول.	158	52,7	142	47,3
تحديد طريقة وتوقيت دفع ثمن المحصول.	136	45,3	164	54,7
مدة التعاقد على توريد المحصول.	131	43,7	169	56,3
توضيح أثر الاختلاف في الكمية والنوعية وطريقة التسليم.	111	37,0	189	63,0
الإشارة لكيفية فض المنازاعات بين أطراف التعاقد.	102	34,0	198	66,0

جدول (5): توزيع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بمميزات التعاقد

معرفة المبحوث بمميزات العقد	نعم		لا	
	العدد	%	العدد	%
ضمان توريد المحصول بالكامل	266	88.7	34	11.3
إستقرار التعامل مع المحصول	219	73.0	81	27.0
تقديم تسهيلات في النقل	204	68.0	96	32.0
حماية أصحاب الحيازات الصغيرة من التلقبات السعرية	160	53.3	140	46.7
تقديم تسهيلات تمويلية	155	51.7	145	48.3
تقليل المخاطر التسويقية لأصحاب الحيازات الصغيرة	145	48.3	155	51.7
مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على النفاذ للأسواق	125	41.7	175	58.3
وضع أساس لتحديد السعر	124	41.3	176	58.7
تحقيق مزايا سعرية لأصحاب الحيازات الصغيرة	109	36.3	191	63.7

3- معرفة المبحوثين بإجراءات الشركة المتعاقدة للتأكد من جدية التعاقد: وجد أن النتائج الواردة بجدول (6) والخاصة بتوزيع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بالإجراءات التى تتبعها الشركة المتعاقدة للتأكد من جدية التعاقد جاء في مقدمتها التحقق من زراعة المساحة المتعاقد عليها بنسب مئوية (71,1%) في حين جاء معاينة المساحة في حضور المزارع أو من ينوب عنه بنسب مئوية (53,3%)، وأخيرا جاءت إجراءات إعلام المزارع بالمعاينة عن طريق الجمعية، تحديد مواعيد المعاينة للمساحة المتعاقد عليها بنسب مئوية (45,3%، 43,3%) على الترتيب. مما يعني هناك عجز في إعلام المزارع بالمعاينة ذاتها وبمواعيدها من قبل الجمعية.

جدول (6): توزيع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بالإجراءات التى تتبعها الشركة المتعاقدة للتأكد من جدية التعاقد

المعرفة بإجراءات الشركة المتعاقدة للتأكد من جدية التعاقد	يعرف		لا يعرف	
	العدد	%	العدد	%
التحقق من زراعة المساحة المتعاقد عليها	213	71.0	87	29.0
معاينة المساحة في حضور المزارع او من ينوب عنه	160	53.3	140	46.7
إعلام المزارع بالمعاينة عن طريق الجمعية	136	45.3	164	54.7
تحديد مواعيد المعاينة للمساحة المتعاقد عليها	130	43.3	170	56.7

ثالثاً: علاقة وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول وبعض المتغيرات المستقلة المدروسه :

يشير الفرض البحثي الأول إلى "وجود علاقة بين وعي المبحوثين ببعض جوانب التعاقد على توريد

المحصول وبعض المتغيرات المستقلة المدروسة وهي: السن ، وعدد سنوات تعليم المبحوث ، والإستفادة من مصادر المعلومات ، وقيادة الرأي ، والحيازة الزراعية بالقيراط ، والرضا عن التعاقد على التوريد ، والدخل الشهري للاسرة بالجنية/الشهر ، وشفافية التعامل مع المصنع ، ودرجة المشكلات التى تواجة المتعاقدين".

وللتعرف على مدى صحة هذا الفرض تم إختبار الفرض الصفرى المقابل له إحصائياَ، حيث أشارت نتائج جدول (7) أن هناك ستة متغيرات مستقلة وهى: درجة شفافية التعامل مع المصنع، والرضا عن التعاقد على التوريد، ودرجة المشكلات التى تواجة المتعاقدين، وقيادة الرأي، والدخل الشهري للأسرة، والحيازة الزراعية ذات علاقة إرتباطيه بسيطة بدرجة وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول كمتغير تابع وجميعهم في الإتجاه الإيجابى حيث بلغ معامل الإرتباط لكل منها (0,513، 0,440، 0,435، 0,395 ، 0,235، 0,227) على الترتيب عند المستوى الإحتمالى0,01. فى حين لم يثبت معنوية معامل الإرتباط لعلاقة المتغيرات الثلاثة الأخرى بدرجة وعي االمبحوثين ببعض جوانب التعاقد.

وعلية لا يمكن قبول الفرض الصفرى فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الستة ذات المعنوية بعلاقتها بدرجة وعى المبحوثين ببعض جوانب التعاقد وقبول الفرض البديل والعكس بالثلاث المتغيرات المستقلة الأخرى.

وعند إستعراض نتائج نفس الجدول رقم (7) والخاص بعلاقه وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول بالمتغيرات التسعة المستقلة المدروسة مجتمعة إتضح أن هذه المتغيرات المستقلة ذات علاقة إرتباط معنوى بتلك التوقعات وبمعامل إرتباط متعدد (0,681)، وهى قيمة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (ف) (27,874) وهي قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى 0,01 ، كما أن هذه المتغيرات التسعة المدروسة مجتمعه تفسر (44,7%) من التباين فى وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول.

وعند التعرف على المتغيرات المستقلة الأكثر إسهاماَ فى تفسير التباين فى وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول (المتغير التابع) يشير الفرض البحثى الثانى إلى إسهام المتغيرات المستقله السابقة إسهاماَ معنوياَ فى تفسير التباين فى وعي المبحوثين ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول فأوضحت النتائج الخاصة بمعامل الإنحدار الجزئى القياسى بنفس الجدول رقم (7) شفافية التعامل مع المصنع هو أكثر المتغيرات إسهاما فى تفسير التباين فى وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول بمعامل إنحدار قياسى قدره (0,368), يلية الدخل الشهري (0,217)، ثم قيادة الرأي (0,212)، ثم درجة المشكلات التى تواجة المتعاقدين (0,206), وأخيراً الحيازة الزراعية (0,118).

جدول (7) : نتائج تحليل الإرتباط و الإنحدار المتعدد لدرجة وعي الزراع ببعض جوانب التعاقد والمتغيرات المستقلة المدروسة.

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى القياسى
السن	0,006-	0,026
عدد سنوات التعليم للمبحوث	0,103	0,028
الإستفادة من مصادر المعلومات	0,083	0,078-
قيادة الرأي	**0,395	**0,212
الحيازة الزراعية	**0,227	*0,118
الرضا عن التعاقد على التوريد	**0,440	0,062
الدخل الشهري للأسرة	**0,235	**0,217
شفافية التعامل مع المصنع	**0,513	**0,368

درجة المشكلات التى تواجة المتعاقدين	**0,435	**0,206
معامل الإرتباط المتعدد = 0,681	معامل التحديد	= 44,7
قيمة (ف) = **27,874		

** معنوى عند مستوى 0.01 * معنوى عند مستوى 0.05

وعلية لايمكن قبول الفرض الصفرى فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة مجتمعة بعلاقتها بدرجة من وعى المبحوثين ببعض جوانب التعاقد وقبول الفرض البديل.

رابعا: النتائج التى تتعلق بعلاقة المتغيرات المستقلة النوعية المدروسة بوعي الزراع المتعاقدين على توريد المحصول بجوانب التعاقد :

ينص الفرض البحثي الثالث على " وجود إختلاف بين وعي الزراع المتعاقدين على توريد محصول بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد بإختلاف كل من المتغيران المستقلان والتي تم قياسهما على مقياس ثنائى وهما : التعاقد يحقق العدالة بين المزارع والمصنع ، ومعرفة المبحوث بالميعاد المناسب للتعاقد بإستجابات (نعم، لا) وللتعرف على تلك العلاقة فقد تم إجراء إختبار (ت) ، وبإختبار الفرض البحثى فى صورته الصفرية " لا يوجود إختلاف بين وعي الزراع المتعاقدين على توريد محصول بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد بإختلاف كل من تلك المتغيرين المستقلين .

وعند إختبار الفرض الإحصائى السابق فيما يتعلق بتحقيق العدالة بين المزارع والمصنع من عدمه وعلاقته بوعي الزراع المتعاقدين على توريد المحصول ببعض جوانب التعاقد بإستخدام إختبار(ت) أوضحت النتائج بجدول (8) وجود إختلاف معنوي فى متوسط درجات وعي الزراع المتعاقدين على توريد المحصول بجوانب التعاقد بين المبحوثين عند تصنيفهم وفقا لمدى تحقيق العدالة بين المزارع والمصنع حيت بلغ المتوسط الحسابى (36,988) درجة للمبحوثين اللذين يتحقق لديهم العدالة في مقابل (33,693) درجة للمبحوثين الذين لا يتحقق لديهم عدالة مع المصنع، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (6,972) وهي قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالي 0,01 وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثين وفقا لمتوسط وعي الزراع المتعاقدين على توريد المحصول بجوانب التعاقد يختلف بإختلاف مدى تحقيق العدالة بين المزارع والمصنع ، أي أن المبحوثين الذين تحقق لهم العدالة بينهم وبين المصنع أكثر ممن يعانون من عدم تحقيق العدالة مع المصنع. وعلى ذلك "لا يمكن قبول الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود إختلاف بين وعي الزراع المتعاقدين على توريد محصول بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد وتحقيق العدالة بين المزارع والمصنع "وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الإختلاف .

وأما عن تصنيف المبحوثين وفقا لمعرفة الميعاد المناسب للتعاقد حيث بلغ المتوسط الحسابى (35,821) درجة للمبحوثين الذين يعرفون الميعاد المناسب للتعاقد في مقابل (36,633) درجة للمبحوثين اللذين لا يعرفون، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-0,928) وهي قيمة غيرمعنوية عند أي مستوى إحتمالي يمكن قبوله ، وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثين وفقا لمتوسط وعي الزراع المتعاقدين على توريد المحصول ببعض جوانب التعاقد لا يختلف بإختلاف معرفة المبحوث بالميعاد المناسب للتعاقد. أي أن المبحوثين الذين لا يعرفون أكثر ممن يعرفون. وعلى ذلك يمكن قبول الفرض الاحصائى القائل بعدم وجود إختلاف بين وعي الزراع المتعاقدين على توريد محصول بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد عند تصنيفهن وفقا لمعرفة المبحوث بميعاد التعاقد ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الإختلاف.

خامسا: النتائج التي تتعلق بالمشكلات التي تواجة المتعاقدين:

عند إستعراض المشكلات التي تواجة المتعاقدين على محصول البنجر أوضحت النتائج بجدول (9) أن الغالبية العظمى من الزراع المبحوثين يواجهون مشكلة عدم كفاية بذور البنجر للمساحة المتعاقد عليها بدرجة كبيرة (72,2%)، أما بالنسبة لعدم جودة البذور التي يتم تسليمها فوجد أيضا أن أكثر من نصف العينة يعانون من تلك المشكلة بنسبة (67,3%)، وفيما يتعلق بمشكله عدم كفاية المبيد المنصرف للمساحة المتعاقد عليها وجد أن نسبة الزراع المبحوثين الذين يعانون منها بدرجة كبيرة (35%)، وبدرجة متوسطه (37%) على الترتيب، وبالمثل تقريباً مشكلة عدم توافر المبيد في الوقت المناسب بنسب (35,3%، 33,0%) للدرجة الكبيرة والدرجة المتوسطة على الترتيب ، ووجد ان مشكلة تسليم البنجر على موازين المصنع يعانى منها بشكل ضعيف(54,7%) ، وأخيراً مشكلة عدم وضوح أي خصم يؤثر على مستحقات المزارع أوضحت النتائج أن ما يقرب من نصف العينه يعانون منها بشكل ضعيف أيضا وبنسبه (48,7%). وهذا يعني ضرورة إهتمام القائمين على التعاقد بدراسه مشاكل المزارعين وخاصة عدم كفاية بذور البنجر للمساحة المتعاقد عليها، وعدم جودة البذور التي يتم تسليمها.

جدول (8): نتائج إختبار (ت) لمعنوية الفروق في متوسط وعي الزراع المتعاقدين على توريد المحصول بجوانب التعاقد عند تصنيفهم وفقاً للمتغيرات المستقلة المدروسة

المتغيرات المستقلة	نعم		لا		قيمة (ت)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
التعاقد يحقق العدالة بين المزارع والمصنع	36,988	5,478	33,693	5,138	6,972 **
معرفة المبحوث بالميعاد المناسب للتعاقد	35.821	5.696	36.633	5.871	0.982-

جدول (9): توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة المشكلات التي تواجة المتعاقدين.

المشكلات التي تواجة المتعاقدين	كبيرة		متوسطة		ضعيفة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدم كفاية بذور البنجر للمساحة المتعاقد عليها	218	72,2	52	17,3	30	10,0
عدم جودة البذور التي يتم تسليمها	202	67,3	62	20,7	36	12,0
عدم كفاية المبيد المنصرف للمساحة المتعاقد عليها	105	35,0	111	37,0	84	28,0
عدم توافر المبيد في الوقت المناسب	106	35,3	99	33,0	95	31,7
تسليم البنجر على موازين المصنع	77	25,7	59	19,7	164	54,7
عدم وضوح أي خصم يؤثر على مستحقات المزارع	68	22,7	86	28,7	146	48,7

الأهمية التطبيقية :

1. تشير نتائج البحث الى ضعف مستوى وعى زراع بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد على المحصول لذا يوصى البحث بتشكيل لجنة متعددة التخصصات يمثل فيها مزارعى بنجر السكر المتميزين ، والجهاز الفنى لمصانع السكر, ووزارة الزراعة (التعاونيات الزراعية أو المراكز الإرشادية) ، بالإضافة إلى عضو قانونى يمثل الزراع من خلال مديرية الزراعة بالمحافظات لمراجعة العقود موضحا بها : ضروة وضوح طريقة تسليم المحصول للمصنع، وطريقة تقدير الكمية والنوعية للمحصول، بالإضافه الى تحديد طريقه لفض النزاع بين المزارع والمصنع، وإعلام الزراع بطريقة وميعاد المعاينة من جانب المصنع عن طريق الجمعية الزراعية، والشفافية بين المصنع والمزارع فى حل مشكله الموازين، وضوح طريقه تحديد نسبة السكر والشوائب، وحل المشكلات التى تواجه الزراع وخصوصا المتعلقه بعدم كفاية البذور للمساحة المتعاقد عليها والتحقق من جودة البذور من جانب المصنع .
2. تخصيص حملات إعلامية مكثفة للتأكيد على مميزات التعاقد على المحاصيل الإستراتيجية ، والتى منها محصول بنجر السكر من: مزايا سعرية، وتسهيلات تمويلية، ونفاذ للأسواق خاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة.
3. الترويج الكافى للتعاقد على توريد المحاصيل بصفة عامة والمحاصيل السكرية بصفة خاصة وتوفير الدعم السياسى له لما له من أهمية على الإقتصاد الكلى والجزئى أى على المستوى القومى والمستوى الفردى.

المراجع

أبو حديد، أيمن فريد (2014). مستقبل إنتاج وإستهلاك السكر وإمكانية الإكتفاء الذاتي عام 2022 في ظل التوسعات بمصانع البنجر، مجلة الأهرام الزراعية.

أبو رواش، أحمد (2010). المخاطر التى تواجه إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية وصغار المزارعين وسبل مواجهتها، وحدة الحاسب الألى، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية.

الأمم المتحدة (2011). الجمعية العامة، الحق في الغذاء، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، دورة رقم (66).

البنك الدولي (2008). تقرير عن التنمية في العالم – برنامج الزراعة من أجل التنمية الخاص بالبلدان ذات الإقتصاد المتحول في أسيا و الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

الطناوي، عفت مصطفى (2001). إستخدام إستراتيجية ما وراء المعرفة في تدريس الكيمياء لزيادة التحصيل المعرفي وتنمية الفكر الناقد وبعض مهارات عمليات العلم لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة البحوث النفسية والتربوية، جامعة المنوفية، كلية التربية، العدد 2.

العزبي، محمد إبراهيم (2001). "المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي في التنمية الريفية" ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية.

المرجع الزراعي (2018). بنجر السكر، مركز البحوث الزراعية ، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى ، معهد بحوث المحاصيل السكرية.

بيومى، محمد أحمد (2003). القيم وموجهات السلوك الإجتماعى، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .

زين العابدين، محمد (2016). الزراعة التعاقدية في مصر وشروط نجاحها، مجلة إشراقة، العدد 64.

عبدالصمد، زينب محمود عبدالرحمن (2007). دور الترشيد السمكى فى تنمية وعى العاملين بالإستزراع للحد من تلوث الأسماك فى محافظة دمياط، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس .

عبدالعزيز، منى (2010). التحديات التي تواجه الزراعة المصرية وكيفية مواجهتها، المجلة الزراعية، الأهرام الرقمى، العدد رقم 1.

عمر، معن خليل (1997). "نظريات معاصرة في علم الاجتماع" ،دار الشروق ، عمان ، الاردن.

كريب ، إيان (1999). "النظرية الإجتماعية : من بارسونز إلى هابرماس" ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

منظمة الأغذية والزراعة (2003). الخطوط التوجيهية لعمليات الزراعة التعاقدية المسؤلة.

وهبة، احمد جمال ، ويسري عبد المولى ، وسونيا محمد، ومحسن بهجت، وجيهان عبد الغفار (2015). الزراعة التعاقدية لأهم المحاصيل الإستراتيجية فى جمهورية مصر العربية، دراسة غير منشورة.

C. Eaton and A.Shepher, 2001 .fao.org.Rome.

THE AWARENESS OF SUGAR BEET FARMERS WITH CROP SUPPLY CONTRACTS IN SOME VILLAGES OF KAFR EL-SHEIKH AND DAKAHLIA GOVERNORATES

Asmaa F. Amer and Rehab M. M. Rakha
Agricultural Extension & Rural Development Research Institute (AERDRI), Agricultural Research Center

ABSTRACT: ***The aim of this research is to identify the awareness of sugar beet farmers with their crop supply contracts in research area, to identify the relationship between farmers' awareness with their crop supply contracts and the studied independent variables, and to identify the problems that facing the contracted farmers. Two villages were randomly selected from Biala district in Kafr El-Sheikh governorate***

and Belqas district in Dakahlia governorate. The sample involved three hundred farmers from four villages. The data were collected using a questionnaire. Frequency, percentages, weighted mean, T test, correlation coefficient, and regression analyzes used as statistical techniques.

The results of descriptive analysis show that the level of awareness of respondents in contracting ranged between medium (41%) and high (37%). The results indicated that the main of respondents' awareness of contracting ranking as follows: definition of contracting parties (73.7%), the quality of the contracted product (66.7%), and quantity of the contracted product (61.7%). The most important contracts' advantages were ensuring the supply of the crop completely, the deal stability, and provide facilities in the process of crop transporting. The nine studied independent variables explain 44.7% of the variation in the respondents' awareness with their crop supply contracts. The results suggest that the most important variables contributing to the interpretation of the variation were the degree of transparency of dealing with the farmers, family' monthly income, the degree of problems that facing contracting, and agricultural farming size. The most important problems that faced the farmers' contractors were insufficient beet seeds for contracted area and lack of quality of seeds delivered.

Key words: ***Relationship, farmer's awareness, beet farmers.***

أسماء السادة المحكمين

أ.د/ أشرف رجب الغنـــــــــــام مركز البحوث الزراعية - الجيزة

أ.د/ فؤاد عبد اللطيف سلامه كلية الزراعة – جامعة المنوفية